ICC-ASP/7/WGRC/INF.1/Add.1

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
13 November 2008

ARABIC
Original: English

الدورة السابعة

لاهاي

١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

التقرير المؤقت للجهة المنسقة المعنية بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي

إضافة

تقدم الجهة المنسقة المعنية بالمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي إلى الجمعية نسخة من الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ التي تلقتها من المحامي العام في أوغندا.

المرفق

الرقم ADM/70/269/01

سعادة السفير رولف فايفي
منسق الفريق العامل المعني بالمؤتمر الاستعراضي
جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي
المحكمة الجنائية الدولية
نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية

صاحب السعادة السفير فايفي،

الموضوع: العرض المقدم من أوغندا لاستضافة المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠

أود أن أشير إلى العرضين المقدمين من صاحب السعادة (الدكتور) إ. خيدو ماكوبويا، النائب العام ووزير العدل والشؤون الدستورية في جمهورية أوغندا، أثناء الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في نيويورك. وقد أبلغ صاحب السعادة والنائب العام/الوزير في كلا العرضين الجمعية بالدعوة المقدمة من حكومة أوغندا لاستضافة المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١٠ وأقام الدليل بنظام power-point على أن المرافق القائمة في أوغندا جميلة وأكثر من مناسبة لعقد المؤتمر في كامبالا.

وفي أيار/مايو هذا العام، كنتم على رأس الفريق الذي جاء إلى كامبالا للوقوف على مدى ملاءمة واستعداد أوغندا لاستضافة هذا الحدث الهام. وقدم الفريق بعد ذلك تقريراً ذكر فيه أن أوغندا لديها القدرة والكفاءة والاستعداد لاستضافة هذا المؤتمر. ونشكره كثيراً على ذلك.

ولعلكم تذكرون أننا أوضحنا لكم وللفريق المصاحب لكم أثناء الزيارة المشار إليها أعلاه أن أوغندا، بوصفها من البلدان ذات الحالات ولوقوعها في قلب منطقة البحيرات الكبرى التي تشاهد نشاطاً كبيراً للمحكمة، مناسبة تماماً لاستضافة هذا المؤتمر.

وأحيط الفريق أيضاً علماً بالجوانب الأمنية وأعجب بها.

وفي الدورة المستأنفة (حزيران/يونيه ٢٠٠٨)، أعربت الجمعية عن ارتياحها لتقرير اللجنة وطلبت إلى أوغندا أن تقدم تقريراً بشأن التقدم المحرز في التصديق على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها والقانون التنفيذي للإتفاق من أجل تأكيد التزامها بنظام روما الأساسي.

ويسرني إبلاغكم أن وزارة العدل والشؤون الدستورية ناقشت هذا الموضوع مع رئيس لجنة الشؤون القانونية والبرلمانية ومدير الشؤون القانونية والتشريعية. وحملت هذه المناقشات المسؤولين المذكورين على تقدير الحاجة إلى النظر في مشروع القانون المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية بسرعة. وأكد المسؤولان أن المناقشات ستبدأ مع الجهات المختصة دون تأخير وأن أولى هذه المناقشات ستكون مع جمعية القانون الأوغندية. وأكد المسؤولان أيضاً أن مشروع القانون سيعرض على الجمعية الوطنية بمجرد الانتهاء من المناقشات مع الجهات المختصة لاعتماده، وستفي أوغندا بذلك بالوعود التي قدمتها للجمعية. وإنني لواثق أنه سيولى لهذه المسألة الاستعجال الذي تستحقه.

ويسرني أيضاً إبلاغكم أن الحكومة وافقت على التصديق على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وبأن وزارة الخارجية تعد الآن صكوك التصديق اللازمة لإيداعها في نيويورك في أقرب وقت ممكن.

والدعوة الموجهة من أوغندا لاستضافة المؤتمر هي دعوة مؤكدة ونتطلع إلى قرار نهائي من الجمعية بالموافقة على هذا العرض لبدء المناقشات المتعلقة بالتفاصيل اللوجستية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

(توقيع)
ج. ب. ر. سووزا (الجهة المنسقة للمؤتمر الاستعراضي
عن المحامي العام

صورة إلى: صاحب المعالي النائب العام/وزير العدل والشؤون الدستورية.
الأمين الدائم لوزارة الخارجية.

- - - 0 - - -